البنك عقد مؤتمر المستثمرين للربع الثالث 2026 لاستعراض ومناقشة الأداء المالي

«الخليج» يحافظ على زخم الأعمال خلال الأشهر التسعة الأولى مدفوعا بالنمو القوي في التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات


سامي محفوظ


ديفيد تشالينور


دلال الدوسري

- سامي محفوظ: نتوقع أن تسهم المشاريع التنموية الحكومية والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في تعزيز فرص التمويل الواعدة
- ديفيد تشالينور: جودة الأصول في المحفظة الائتمانية لاتزال عند مستويات ممتازة وتكلفة الائتمان انخفضت بمقدار 8,1 ملايين دينار

عقد بنك الخليج يوم الخميس 5 نوفمبر 2026 مؤتمرا للمستثمرين لاستعراض ومناقشة الأداء المالي للبنك للربع الثالث من العام 2026. وتم تنظيم المؤتمر من قبل EFG Hermes وقدمه كل من: سامي محفوظ الرئيس التنفيذي لبنك الخليج بالوكالة، وديفيد تشالينور رئيس المدراء الماليين، وأدار الحوار دلال الدوسري نائب مدير عام علاقات المستثمرين في بنك الخليج.

واستعرض سامي محفوظ الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج خلال المؤتمر الذي قدمه البنك للمستثمرين بعض النقاط المتعلقة بالبيئة التشغيلية ولمحة موجزة عن المركز العام لبنك الخليج للربع الثالث من عام 2026، حيث قال: واصلت التطورات الإقليمية الجيوسياسية التأثير في البيئة التشغيلية خلال الربع الثالث، مما انعكس على معنويات الأسواق وأدى إلى مزيد من الحذر في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وعلى الرغم من أن حالة عدم اليقين قد تؤثر في وتيرة النشاط الاقتصادي، فإن دولة الكويت واصلت الاستفادة من نظام مالي مستقر والتقدم في عدد من المبادرات الوطنية، ومازلنا متفائلين بأن تحسن الأوضاع الإقليمية من شأنه أن يعزز ثقة قطاع الأعمال ويدعم الزخم الاقتصادي على نطاق أوسع. وأضاف: على الصعيد المحلي، شكل صدور المرسوم المتعلق بالتمويل العقاري أبرز التطورات في دولة الكويت، وتزامن ذلك مع تأهيل 22 تحالفا ضمن برنامج المطور العقاري، في خطوة مهمة نحو تسريع وتيرة التطوير الإسكاني وتعزيز مشاركة القطاع الخاص.

وتابع محفوظ: وفي ظل هذه المعطيات، حافظ بنك الخليج على زخم الأعمال خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، مدفوعا بالنمو القوي في التسهيلات الائتمانية المقدمة للشركات، وقد تحقق هذا الأداء مع المحافظة على جودة الأصول من خلال الإدارة الحصيفة للائتمان. وبالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن تسهم المشاريع التنموية الحكومية والإصلاحات الاقتصادية الأخيرة في تعزيز فرص التمويل الواعدة، وإتاحة فرص جديدة لمختلف قطاعات أعمال البنك على المدى الطويل.

هامش الربح

بدوره، صرح ديفيد تشالينور رئيس المدراء الماليين، خلال تعليقه على هامش الربح: لقد شهدنا استمرارية تحسن هامش الفائدة خلال الربع الثالث، مرتفعا بمقدار 3 نقاط أساس إضافية مقارنة بالربع الثاني، بعد التحسن البالغ 8 نقاط أساس المسجل في الربع الثاني.

ولكن من ناحية أخرى، ارتفعت تكاليف التمويل خلال الجزء الأخير من الربع الثالث نتيجة استمرار شح السيولة وتأثيره على تسعير الودائع، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل بالعملات الأجنبية. أما فيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فقد فضلنا منذ بداية العام عدم تقديم توجيهات محددة، نظرا لتعدد العوامل المتغيرة وصعوبة التنبؤ بمسار أسعار الفائدة المرجعية ومستويات السيولة.

نمو القروض

وفيما يتعلق بنمو القروض، صرح تشالينور: ارتفع إجمالي القروض بنسبة 6,8٪ منذ بداية العام حتى تاريخه، متفوقا على نمو القطاع البالغ 3,8٪ حتى نهاية سبتمبر 2026. ويعزى هذا النمو بالكامل إلى محفظة تمويل الشركات، الذي ارتفع بنسبة 12,1٪ منذ بداية العام حتى تاريخه، مقابل نمو السوق البالغ 3,5٪. وكما ذكرنا في اللقاء الخاص بنتائج النصف الأول، كان من المتوقع أن تشهد وتيرة نمو القروض بعض الاعتدال وذلك بعد ارتفاعها الكبير خلال الأشهر الستة الأولى. أما على صعيد الخدمات المصرفية للأفراد، فما يزال هذا القطاع يحظى باهتمام خاص منا نظرا للعوائد المجزية التي يحققها. ونحن نواصل اتباع نهج انتقائي متحفظ في منح التمويل، مع تركيز أكبر على جودة المحفظة بدلا من التركيز على النمو. وبالنسبة للتوقعات المستقبلية، فمازلنا نتوقع أن يأتي نمو القروض للعام بأكمله ضمن المستوى المرتفع من خانة الآحاد، ونتوقع أن يستقر الأداء السنوي حول هذا المستوى.

المصروفات التشغيلية

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، قال تشالينور: نود الإفادة بهذا الخصوص أن المصروفات التشغيلية ارتفعت بنسبة 8٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويعزى ذلك إلى المصروفات المرتبطة بالمشاريع الاستراتيجية للبنك وبعض البنود غير المتكررة. ونتوقع أن تعود هذه التكاليف إلى مستوياتها الطبيعية خلال العام المقبل مع اقتراب هذه المشاريع من مراحل الإنجاز النهائية. وبالمقارنة مع الربع السابق، نرى أن المصروفات التشغيلية قد انخفضت بنسبة 2,5٪، ما يعكس استمرار تركيزنا على ضبط التكاليف. وفيما يتعلق بالتوقعات المستقبلية، فما زلنا نتوقع أن يكون نمو المصروفات التشغيلية للعام بأكمله في المستوى المرتفع من خانة الآحاد.

كما علق تشالينور على تكلفة المخاطر بالقول: لاتزال جودة الأصول في المحفظة الائتمانية عند مستويات ممتازة بشكل عام، فقد انخفضت تكلفة الائتمان بمقدار 8,1 ملايين دينار، أو بنسبة 30٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما أدى إلى تراجع تكلفة المخاطر إلى 40 نقطة أساس. هذا، وارتفعت قروض المرحلة الثانية بشكل طفيف إلى 3,2٪، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى خفض تصنيف بعض حسابات عملاء البنك من الشركات خلال هذا الربع. ومع ذلك، لاتزال النسبة من بين الأدنى على مستوى السوق، بما يدل على سلامة المحفظة الائتمانية بوجه عام. أما بالنسبة للتوقعات، فقد قمنا خلال النصف الأول بخفض توقعاتنا لتكلفة المخاطر للعام بأكمله إلى أقل من 50 نقطة أساس، واستنادا إلى الأداء الذي حققه البنك خلال الأشهر التسعة الأولى، فإننا مازلنا نتوقع أن تبلغ نتيجة السنة بأكملها أقل من هذا المستوى.

إيرادات من غير الفوائد

وفيما يتعلق بالإيرادات من غير الفوائد، قال تشالينور: بلغت الإيرادات من غير الفوائد 30,8 مليون دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من 2026، مسجلة انخفاضا طفيفا بنسبة 1٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. ويأتي ذلك بعد تحقيق نمو بنسبة 10٪ خلال النصف الأول من العام حيث يعزى التراجع في الربع الثالث بصورة رئيسية إلى انخفاض عمولات منح التسهيلات الائتمانية نتيجة عدم تسجيل محفظة التسهيلات الائتمانية للشركات نموا خلال الربع، إلى جانب تراجع الإيرادات المرتبطة بالبطاقات المصرفية.

التحول إلى بنك إسلامي

وفيما يتعلق بالخطوات التالية والجدول الزمني المتوقع لتحول بنك الخليج إلى بنك إسلامي، أشار سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج، إلى ما يلي: في البداية، من المهم توضيح أن الموافقة الحالية تعد موافقة مرحلية، وليست الموافقة النهائية لمزاولة أعمالنا كبنك متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتيح هذه الموافقة لبنك الخليج البدء في إجراءات التحول واستكمال المتطلبات اللازمة للحصول على ترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية من الجهات المختصة. وتشمل الخطوات المقبلة الحصول على موافقة المساهمين، وتعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي والسجل التجاري للبنك، واستكمال الإجراءات المؤسسية والإدارية اللازمة، إلى جانب الترتيبات المطلوبة مع عملائنا. ونظرا إلى أن العملية تشمل عددا من الأطراف الخارجية، فلا يمكننا تحديد إطار زمني دقيق في الوقت الحالي. وسنقوم بالإفصاح عن أي تطورات جوهرية وفقا لمتطلبات الإفصاح المعمول بها.

شكر وتقدير

واختتم محفوظ تصريحاته قائلا: نظرا إلى أن هذه هي آخر مكالمة لمؤتمر المحللين يشارك فيها ديفيد بصفته رئيس المدراء الماليين في بنك الخليج قبل اختتام مسيرته التنفيذية، أود أن أتوجه إليه شخصيا بالشكر على قيادته وصداقته والتزامه وإسهاماته القيمة في البنك على مدى السنوات الخمس الماضية. كما يسعدني أن أرحب بالسيدة ليتي ماثيوز في منصب رئيس المدراء الماليين بالوكالة. حيث أمضت ليتي عشرة أعوام في العمل لدى بنك الخليج، وتولت خلالها منصب نائب رئيس المدراء الماليين، وتتمتع بخبرة واسعة في القطاع المصرفي والشؤون المالية، إلى جانب معرفتها العميقة بأعمال البنك. كما أود أن أعلن للجميع عن توسيع نطاق مهام دلال، حيث ستتولى منصب نائب رئيس المدراء الماليين، وستدعم ليتي والبنك خلال المرحلة المقبلة من مسيرته.

ضمن جوائز «ميد» والتكريم يعكس ريادة أداء البنك ومكانته بالقطاع المصرفي الإسلامي

«بوبيان» يحصد «أفضل بنك إسلامي في الكويت 2026»


عبدالله المجحم



جائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت 2026»

في إنجاز جديد يضاف إلى مسيرته الريادية، توجت مجلة «ميد» العالمية بنك بوبيان بجائزة «أفضل بنك إسلامي في الكويت 2026»، ضمن جوائز التميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعد من أبرز الجوائز المتخصصة في تقييم أداء المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة.

ويعكس التتويج الأداء المتفوق والمكانة الراسخة التي يتمتع بها «بوبيان» في القطاع المصرفي الإسلامي الكويتي، ونجاح استراتيجيته في تحقيق نمو مستدام ومتوازن على المستويين المالي والتشغيلي، وتعزيز حضوره في السوق المحلي، بالتوازي مع تطوير نموذج أعماله وتوسيع نطاق خدماته المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يأتي التكريم في ضوء ما حققه «بوبيان» من تطور في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي، واستثماره المتواصل في التكنولوجيا المالية، إلى جانب تطوير قدرات فرق العمل لمواكبة التحولات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وبما يدعم توجهه نحو بناء مؤسسة مصرفية مدعومة بالذكاء الاصطناعي وأكثر استعدادا للمستقبل.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، أعرب نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية في «بوبيان» عبدالله المجحم، عن اعتزازه بتتويج البنك بالجائزة، قائلا: نفخر بهذا التكريم الذي يعكس نجاح استراتيجية (بوبيان) بعيدة المدى في تعزيز ريادته في القطاع المصرفي الإسلامي، وترسيخ حضوره كمؤسسة مالية تجمع بين المرونة التشغيلية والابتكار، وتحافظ في الوقت نفسه على مسار قوي ومستدام للنمو، بما يعزز ثقة عملائنا ومساهمينا وشركائنا.

وأضاف: نجحنا خلال السنوات الأخيرة في تطوير نموذج أعمال متكامل يمكننا من مواكبة التحولات المتسارعة في القطاع المالي والاستفادة من الفرص الواعدة، مستندين إلى قاعدة قوية من الكفاءات الوطنية والاستثمارات التقنية المدروسة، مع مواصلة تطوير خدماتنا وتقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وتكاملا عبر مختلف قنوات البنك.

وأشار المجحم إلى أن توجه «بوبيان» يرتكز على تطوير بنيته التحتية الرقمية، وتبني التقنيات المتقدمة، وتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في مختلف قطاعات البنك، بما يسهم في تطوير نموذج العمل، ورفع كفاءة العمليات، ودعم قدرة الإدارات وفرق العمل على تقديم خدمات أكثر سرعة ودقة.

وأوضح أن البنك يواصل تنفيذ إستراتيجيته للتحول المؤسسي بالذكاء الاصطناعي، من خلال تطوير الاستخدامات التي ترتقي بتجربة العملاء، وتمكن الموظفين، وتعزز كفاءة العمليات، ضمن معايير واضحة للحوكمة والأمن وحماية البيانات، بما يحول التقنيات الحديثة إلى قيمة ملموسة تدعم نمو الأعمال وتثري التجربة المصرفية.

وأضاف المجحم أن هذه الاستثمارات أسهمت في تطوير منظومة الخدمات والحلول المتاحة عبر تطبيق «بوبيان» وقنواته الرقمية، وتحديث أنظمة المدفوعات، وزيادة مرونة العمليات، بما يتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بسهولة وأمان، ويعزز قدرة البنك على الاستجابة لاحتياجاتهم المتغيرة.

ونوه المجحم إلى أن الأداء المالي الذي حققه «بوبيان» يعكس متانة مركزه المالي وقدرته على مواصلة النمو والتعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات الاقتصادية والتشغيلية.

وأضاف أن البنك يواصل تنفيذ استراتيجية لتحقيق التوازن بين التوسع المدروس والمحافظة على جودة الأصول وقوة القاعدة الرأسمالية، إلى جانب تنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة التشغيلية، مبينا أن هذا النهج أسهم في احتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية متينة من وكالات التصنيف العالمية، بما يؤكد استقرار مركزه المالي وقدرته على مواصلة النمو في بيئة اقتصادية متغيرة.

وتابع المجحم أن «بوبيان» يسعى دائما إلى توسيع شراكاته الإستراتيجية مع كبرى المؤسسات التكنولوجية العالمية، بهدف استكشاف فرص جديدة للتعاون وتطوير حلول مبتكرة في الخدمات المصرفية، من خلال الاستفادة من بنية البنك المصرفية وخبراته التشغيلية والتنظيمية، إلى جانب القدرات التقنية والخبرات العالمية لشركائه.

ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي لعام 2026

«المركز» يحصد جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت»


أحمد الفلاح



رشا عثمان خلال تسلم الجائزة

أعلن المركز المالي الكويتي «المركز» عن فوزه بجائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت» ضمن جوائز MEED للتميز المصرفي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لعام 2026، في إنجاز جديد يعكس مكانته الرائدة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية في الكويت، ويؤكد التزامه المستمر بتقديم حلول مالية مبتكرة تحقق قيمة مضافة لعملائه.

تكريم «المركز»

وتم تكريم «المركز» خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في 3 نوفمبر 2026 في دبي، بالتزامن مع فعاليات أسبوع دبي لمستقبل القطاع المالي، وبحضور نخبة من قيادات المؤسسات المالية والمصرفية والخبراء والمتخصصين من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتعد جوائز MEED للتميز المصرفي من الجوائز المرموقة على مستوى المنطقة، حيث تكرم المؤسسات المالية التي تحقق أداء متميزا في مجالات الابتكار والخدمات المصرفية والاستثمارية. وتخضع الجهات المشاركة لعملية تقييم من قبل لجنة تحكيم مستقلة تضم نخبة من خبراء القطاع المالي والمصرفي، وفق معايير تركز على النتائج المالية القابلة للقياس، وكفاءة تنفيذ الصفقات، والعلاقات مع العملاء، والريادة في الأسواق.

وبهذه المناسبة، قال أحمد الفلاح، العضو المنتدب، إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية في «المركز»: «يعكس هذا التتويج الخبرات المتراكمة التي يتمتع بها «المركز» في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وقدرته على هيكلة وتنفيذ الصفقات المالية المعقدة بما يدعم الأهداف الاستراتيجية للشركات والمؤسسات والمستثمرين. ويشكل هذا التكريم من مؤسسة MEED حافزا إضافيا لمواصلة البناء على إنجازاتنا وتعزيز قدراتنا والمساهمة في تطوير قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية في الكويت، عبر مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية والاستثمارية، تشمل أسواق رأس المال للأسهم وأدوات الدين، وعمليات الاندماج والاستحواذ، والطروحات العامة الأولية، وإعادة هيكلة الشركات، والاستشارات المتعلقة بهياكل رأس المال.

وصرحت رشا عثمان، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الخدمات المصرفية الاستثمارية (أسواق المال والدخل الثابت) في «المركز»: نفخر بحصولنا على هذه الجائزة التي تعكس كفاءة وخبرات فريق الخدمات المصرفية الاستثمارية في «المركز»، وتجسد الثقة المستمرة التي يوليها لنا عملاؤنا. وفي ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية الكويتية، نواصل تركيزنا على تقديم خدمات استشارية متخصصة وحلول مبتكرة في أسواق رأس المال، بما يلبي الاحتياجات المتغيرة لعملائنا ويدعم تحقيق أهدافهم الاستراتيجية على المدى الطويل.

سجل حافل

ويضاف هذا الإنجاز إلى سجل «المركز» الحافل بالجوائز والتكريمات الإقليمية والعالمية، بما يعزز مكانته وخبراته الراسخة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية. وكان «المركز» قد حصد في وقت سابق من العام الحالي جائزة «أفضل بنك استثماري في الكويت» ضمن جوائز يوروموني للتميز لعام 2026، في تأكيد على استمرارية أدائه المتميز وقدرته على تقديم حلول مالية واستثمارية متخصصة.

ويواصل «المركز»، مستندا إلى خبرة تمتد لأكثر من خمسة عقود، توظيف معرفته العميقة بالأسواق وخبراته الفنية ونهجه القائم على فهم احتياجات العملاء، لتنفيذ الصفقات الاستراتيجية والمساهمة في تطوير أسواق رأس المال الكويتية. كما يؤكد التزامه بمواصلة تعزيز قدراته في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية وتحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لعملائه وأصحاب المصالح.

«تشجيع الاستثمار» قيّدت 46 مكتباً وشركة جديدة



علي إبراهيم

قامت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بتقييد 46 شركة ومكتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى الهيئة لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين، لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة التسجيل. وأصدر المدير العام للهيئة الشيخ د. مشعل الجابر القرار رقم 279 لسنة 2023 والذي نشر أمس في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، ونص في مادته الأولى على تجديد قيد الشركات والمكاتب في سجل الشركات والمكاتب المعتمدة لدى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر لتقديم الطلبات بالنيابة عن المستثمرين، لمدة سنة من تاريخ إصدار شهادة التسجيل.

وجاء القرار بناء على توصيات فريق قيد الشركات والمكاتب الاستشارية في هيئة تشجيع الاستثمار بمذكرته وعلى نظام قيد واعتماد الشركات والمكاتب لتقديم الطلبات نيابة عن المستثمرين لدى هيئة تشجيع الاستثمار وبناء على عرض مساعد المدير العام لقطاع العمليات الاستثمارية ولمصلحة العمل، والقانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت. ونص القرار في مادته الثانية على أنه: على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به، كما أصدر بعد الاستناد على القرار رقم 502 لسنة 2014 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 116 لسنة 2013 بشأن تشجيع الاستثمار.